

منه الانعام وهي الابل والبقر والغنم والدجاج وما سوى ذلك من المستأنس لا يؤكل إلا
الفرس فإنه يكره عند الخليفة ولا يكره عند أبي يوسف ويحرم وأما المتوضئ فيمن
منه كل ذي خلب وناب وعلى ما سواه ويكره أكل المشرات كلها وسيجي بيان جميع ذلك في
الكتاب إن شاء الله تعالى **قوله** قال الذكوة شرط طلع الدجاجة وهذا وقع على خلاف
وضع الكتاب لأنه إذا ذكر لفظ قال في أول المسئلة كان يشير به إلى ما ذكره في الجامع
الصغير ويختصم القدر ويضعها في المقادير وهذا لم يذكره في الدرر بل كان
ينبغي أن لا يورد لفظ قال أو يقول قال الجدل الضعيف مشيراً به إلى نفسه والذكوة
اسم بمعنى الذبح من ذك الشاة تركبها إذا ذبحها ثم الذكوة شرط حل الذبحة ليعمل
حرمت عليه الميتة والدم ولم يلح الخنزير وما أهل غير الله به والمخفقة والموقو به والمقز
والنظيمة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وهذا لا يها لم تدل كانت ميتة والميتة حرم
بالنص فيكون الذكوة شرط للحل لأنه مستثنى من الحريمة إلا أن السمك والجراد خروجهما
عموم الآية المستعمرة وهي قوله عليه السلام حدثنا ما سيقان ودمان أما الميتان فالسمك
والجراد وأما الدمان فالجبد والطحال وجماع الأمة يدل على هذا لأن الأكل لا يحل
إلا بالذكوة بالاجتماع وركن الذكوة هو القطع والبلع لأن الذكوة به توجد ركن الشاة
يوجد به الشيء فأنما شرط وقوع الذكوة ذكوة أربعة أشياء الع حارصة الاجماع
ابو صميم النخعي قال إذا حرق العراض فكل وإذا لم يخرق فلا تأكل لحم إن الأمة إذا لم يخرق
تحل والثاني أن يكون الزايف من لحم التوحيد وهو حلال في الحل أنا دعوي واعتقاد الأمة
أو دعوي كالكافي فإنه يدعي أنه صاحب ملة التوحيد بخلاف الجوفق فإنه ليس له ملة التوحيد
لادعوي ولا اعتقاداً لأنه يقول بصانعين أحدهما خلق الخير والآخر خلق الشر فلا يحل
كذبحته والحرم لا يحل ذبحته وكذا الجلال إذا كان في الحرم لا يحل ذبحه للصيد
والثالث أن يكون المحل من الحلالات أما من كل وجه كأول النعم أو من وجه عندنا
بأن كان مما يباح الانتفاع بجذبه إن كان ما لا يحل أكله والرابع التسمية وهي في هذا
خلافاً للشافعي قال في العنصر يعتبر في حصول الذكوة أربع شروط أحدها صفة في
الفاعل بأن يكون معتقداً للكتاب منزل في دين مقر عليه والثاني صفة في الفعل وهو
وجود ذكر الله تعالى عليه بحق المذكي والثالث صفة في الآلة بأن يكون ما يقطع لحمه

والرابع صفة في الموقوع فيه وهو قطع الأوداج والأوداج الملقوم والمرئي والودجان
إلى هذا لفظ الجناس وحكم الذكوة حل أكل الدرر بما يؤكل وطهارة جملته إن كان لا يؤكل
لحمه إلا الحلال والخنزير فإنه لا يحقها الذكوة وهذا لأن حكم الشيء ما ينبت به والذي ينبت
بالمزكوة هذا ثم الذكوة نوعان ذكوة اختيار وذكوة اضطرار وذكره الاختصاص في مورد
وهو قطع الأوداج في محل معلوم وهو ما بين الشاة والحين وذكره الاضطرار في أي
محل كان وعندهم جرح مري في أي محل كان والأصل في باب الذكوة هو الأدل والثاني
كأن يدعي أنه أن البدل ما لا يختار إليه الإجماع عن الأصل وذكره الاضطرار بهذه
المناسبة لأنه لا يضار لها الإجماع عن ذكوة الاختيار لكون الذكوة شرعاً بقدر
الوسع والأمان ولأن الذكوة شرعت ليخرج الدم المسفوح المتخسب وإنما يخرج الدم
المسفوح بذكوة الاختيار فكانت أصلاً وذكوة الاضطرار بدلاً شتم الأمة التي يحصل
بها الذكوة نوعان جماد وحيوان والجماد نوعان ما يصل متصلاً بالسكين والسيف والرمح
وما يصل مفصلاً كالسهم والمزراق والحيوان نوعان من جنس الطيور كالبازي كالصقر والشاهين
وبعضها من جنس البهائم كالكلب والهدى وأما صلت هذه الحيوانات المذبح بعد التعليم فإنه
قبل التعليم اجتمع في هذه الحيوانات ما يجوز بل يكون الله وما يقع فمن حيث أنه لا عقل له
وأنه قاطع جازح تصليح الله كالسكين ومن حيث أن هذه الحيوانات اختياراً لم تصليح
الله والله ما لا اختيار له كالسكين وإذا لم يتضح ما يجوز بل يكون الله على ما يقع شرط
الشرح التعليم حتى يتضح أحد الوجهين على الآخر فالتحقق هذه الحيوانات بعد التعليم
بالسكين فشرح علماء أصحابها ما لا نقضها **قوله** ذكرنا ثبت به الحل ثبت به الطهارة وكان
ينبغي أن يقول بها لأن الضمير راجع إلى الذكوة ولكن على ما قبل الذكوة وهذا لأن المتخسب
هو الدم المسفوح فيزول ذلك بالذكوة فيحصل الطهارة بها إلا الأربي والخنزير فإن الذكوة
لا يلحقها قال الفقيه أبو الليث وذكر من سئل الكرخي أنه قال إذا أصلي بوجه شيء من لحم
السباع وقد دبح جازت صلوة ولو وقع في الماء لم يجز الماء وكان الفقيه أبو جعفر يقول
هو جنس الجوز الصلوة معه ولو وقع في الماء فسد الماء وهو موقوف لقول أبي بصير ومثل
هذا ذكره في كتاب الصلوة من كتاب الموازل وسيجي في فصل ما يحل أكله وما لا يحل
أكله وطهارة الجمل الكرم عند قوله وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده إلا الأربي والخنزير